ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Assist. Prof.Abdul-Jawad Abdul-Razzaq Al-Husseini

University: Wasit University

College: College of Arts

Email: aalhusainy@uowasit.edu.iq

Keywords:

Philosophy, logic, grammar, language schools

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	1 Jun 2023
Accepted	21 Sep 2023
Available online	1 Oct 2023

The influence of philosophy on the development of grammar schools

A B S T R U C T

That the visual grammar doctrine emerged from the womb of the knowledge environment at that time—a scientific and mental environment that witnessed the emergence of many theological schools and philosophical doctrines—had an impact on the nature of the emergence of grammar in Basra is not a secret. This was not the case in Kufa, where the Kufic grammar was born from the womb of the School of reading as it would come.

And with Ibn Abi Ishaq, the idea of analogy first entered grammatical studies because he was very abstract about analogies and frequently attacked Arab speech, accusing it of being melodic. It is well known that the analogy element played a crucial role in the emergence and formation of grammar because it served as a tool for determining the principles and foundations of grammar as well as the initial stage in the process of modifying provisions and codifying rules

© 202 3LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/

الأثر الفلسفي في نشأة المدارس النحوية

أ م : عبدالجواد عبدالرزاق الحسيني جامعة واسط/ كلية الآداب

الخلاصة:

لا يخفى ما للوضع الثقافي في البصرة من أثر في طبيعة نشأة النحو فيها, فقد خرج المذهب النحوي البصري من رحم البيئة المعرفية آنذاك, وهي بيئة علمية عقلية شهدت ظهور العديد من المدارس الكلامية والمذاهب الفلسفية, خلاف ما سيحدث في الكوفة إذ ولد النحو الكوفي من رحم مدرسة الإقراء كما سوف يأتي.

ومع ابن ابي اسحق ظهر مفهوم القياس في الدراسات النحوية, فقد كان شديد التجريد للقياس, وكان كثير الطعن على كلام العرب, كثير التهمة لهم باللحن , ولا يخفى ما لعنصر القياس من أهمية في نشوء النحو وتكونه, فهو الأداة في استنتاج القواعد والأسس, وهو الأصل في عملية ضبط الأحكام وتقنين القواعد.

الكلمات المفتاحية :الفلسفة ، المنطق ، القواعد النحوية ، المدارس اللغوية

البحث :

لا ريب في أن بداية علم النحو ونشأته الأولى ظهرت مبكراً في النصف الأول من القرن الهجري الأول في مدينة البصرة, إذ يقول الزجاجي (377هـ) (عن ابي الأسود, قال دخلت على أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام, فرأيته مطرقاً مفكراً, فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال اني سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن اصنع كتاباً في أصول العربية .. ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إلي صحيفة فيها : بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ : الكلام كله اسم وفعل وحرف .. الخ)(الزجاجي, 1987, ج1, ص238).

وأبو الأسود هو ظالم بن عمروا الدؤلي, كان من سادات التابعين ومن شيعة أمير المؤمنين علي بن ابي طالب سلام الله عليه, سكن البصرة وتوفي فيها بمرض الطاعون سنة 69 هجري, والدؤلي هو المؤسس الأول للنحو العربي, كما في أقدم المصادر التاريخية للنحو, فقد ذكر ذلك محمد بن سلام الجمحي (231هـ)(ينظر: الجمحي, 1974, ج1, ص12. أيضاً: العسكري, 1960, ص118), أيضاً ابو العباس المبرد (285هـ)(ينظر: المبرد, 1956, ص5), كما أكد ذلك الخليل الفراهيدي (190هـ)(ينظر: اللغوي, 1955, ص6), ورغم كل هذا لم يرق للبعض إلا التنكر لهذا. (ينظر: المخزومي, 1986, ص19).

إذن كانت البصرة الموطن الأول لنشأة علم النحو, فنبغ بها نحاة كبار أمثال نصر بن عاصم الليثي (89هـ), عنبسة المهري (100هـ), عبد الرحمن الأعرج (117هـ), يحيى العدواني (129هـ), ابن ابي اسحق (117هـ), عيسى الثقفي (149هـ), ابو عمرو بن العلاء (154هـ), عبد الحميد الأخفش (177هـ), وغيرهم كثير.

ولا يخفى ما للوضع الثقافي في البصرة من أثر في طبيعة نشأة النحو فيها, فقد خرج المذهب النحوي البصري من رحم البيئة المعرفية آنذاك, وهي بيئة علمية عقلية شهدت ظهور العديد من المدارس الكلامية والمذاهب الفلسفية, خلاف ما سيحدث في الكوفة إذ ولد النحو الكوفي من رحم مدرسة الإقراء كما سوف يأتي.

ومع ابن ابي اسحق ظهر مفهوم القياس في الدراسات النحوية, فقد كان شديد التجريد للقياس, وكان كثير الطعن على كلام العرب, كثير التهمة لهم باللحن (ينظر: الانباري, 1970, ص27), ولا يخفى ما لعنصر القياس من أهمية في نشوء النحو وتكونه, فهو الأداة في استنتاج القواعد والأسس, وهو الأصل في عملية ضبط الأحكام وتقنين القواعد.

والقياس قولٌ مشتمل على مقدمات يلزم منها بالذات قولٌ آخر وجوباً, كقولنا : كل جسم متغير, وهذا الشيء جسم, إذن هذا الشيء متغير, إذن في القياس مقدمتان ونتيجة, والمقدمتين كبرى وصغرى, وتبعاً لموقع المقدمتين في شكل القياس اختلفت أشكاله وتنوعت ضروبه, وأوضح شكل له هو الشكل الأول, وفي كتب المنطق تفاصيل دقيقة لا يعنينا أمر الدخول فيها.

ورغم وضوح العنصر القياسي في نظام النحو العربي, حاول البعض سحب الأثر المنطقي من وجود هذا العنصر في النحو العربي, وذلك بالتمييز بين القياس النحوي والقياس المنطقي, فالأول انتقال من الجزئي الى الكلي, بينما الثاني فهو انتقال من الكلي الى الجزئي (ينظر: المخزومي, 1986, ص63).

وهذا اللون من النقد مقدوح, لأن الانتقال من الجزئي الى الكلي يسمى في المنطق الأرسطي استقراء, والاستقراء قد يكون ناقصاً إذا كانت النتيجة أكبر من المقدمات, وقد يكون تاماً إذا كانت النتيجة مساوية للمقدمات, والاستقراء التام في قوة القياس بالنسبة في تحصيل اليقين, ولا يضر كونه انتقال من الجزئي الى الكلي.

أما الاستقراء الناقص والذي تكون النتيجة فيه أكبر من المقدمات, ففي حالة تراكم العديد من المقدمات الجزئية وفقدان الحالات الشاذة, سيكون هذا الاستقراء الناقص قياساً منطقياً في حقيقته, وإن كان ظاهره استقراء ناقصاً, لأنه مستبطناً لقياسٍ خفيٍ يتيح له إيصال نتائجه الى عتبة اليقين والقطع, والتخلص من وصمة الظن, إذ إن عملية التكرار المؤكد لا تخلو عن قوة قياسية خفية. (ينظر: ابن سينا, 1960, ج1, ص395).

وهذا القياس الخفي الذي يبرر نتائج الاستقراء عبارة عن مبدأ عقلي مبني على مبدأ العلية مفاده ان الاتفاق (الصدفة) لا يكون دائمياً, فإذا كان هناك وقوع متكرر لحالات معينة, فإن هذا الوقوع لا يكون صدفة واتفاقاً, بل لا بد وأن ينتهي الى سبب ما, إذ ان المشاهدة المتكررة لحصول التمدد في الحديد مثلاً عند تعرضه للحرارة, لا يمكن أن تكون مجرد صدفة, لأنها لو كانت صدفة لما تكررت, لكنها تكررت, فهي إذن تحكي عن سببية الحرارة للتمدد في الحديد, الأمر الذي يتيح لنا أن نقول كل حديد يتمدد بالحرارة, وهكذا عن طريق هذا القياس الخفي قمصوا نتائج الدليل الاستقرائي ثوب اليقين.

ومن جانب آخر يجب التمييز بين طريقين, الأول طريق صناعة القاعدة النحوية, والثاني طريق تطبيقات القاعدة النحوية, فالنحوي عندما يؤسس القاعدة النحوية يستخدم الاسلوب الاستقرائي, من جمع القرائن ومتابعة الكلام, وهذا الأسلوب ايضاً يتكأ في حقيقته على القياس, كما تقدم.

أما تطبيقات القاعدة النحوية فهو أسلوب قياسي منطقي واضح لا ريب فيه, إذ تشكل القاعدة النحوية المقدمة الكبرى, ويقيس النحوي عليها, وبهذا يظهر حجم الخلل في كلام من أراد سحب الأثر المنطقي من الفكر النحوي بحجة التمييز بين القياس النحوي والقياس المنطقي.

وعليه فالقياس النحوي لا يمكن فكه عن القياس المنطقي, لذلك نجد النحاة قد اجتهدوا في وضع الشروط لقياساتهم اللغوية, فقالوا مثلاً يحمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر لا العكس, وإن قياس الفاسد على الفاسد فاسد, والحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له, وغير ذلك من الأصول التي تتخطى خطوات المنطق الآرسطي, وتسير بهديه. (ينظر: مدكور, 1953, ج7, ص343).

الأمر الذي جعل من القياس النحوي شبيه بالقياس المنطقي من حيث الاهتمام بالشكلية إذ صار البحث النحوي يهتم بالأساس بالأصول ويهمل الكثير من النصوص ليستعيض عنها بأساليب القياس المنطقي (ينظر: ابو المكارم, 2005, ص133), وسوف يتضح في الفصل الثالث كيف أن النحاة تجاوزوا النصوص حرصاً على سلامة القاعدة النحوية التي صيغت منطقياً, وكيف انهم حرفوا وصنعوا الكثير من الشواهد الشعرية !

بعد ذلك استمرت المدرسة البصرية مع الفراهيدي الذي تبلورت معه جهود هؤلاء النحاة وبلغت الغاية, فهو أعظم النحاة على مدى العصور, والذي لم ينافسه في علمه النحوي ولم يبلغ مرتبته أحد من النحاة (ينظر: السيرافي, 1955, ص30), وقد ذكر المؤرخون أن هناك اتصالاً بين الفراهيدي وبين بعض الذين ترجموا الفكر اليوناني الى العربية, وهم من السريانيين (ينظر: ابن ابي اصيبعة, 1980, ج2, ص139), الأمر الذي يفسر وجود عناصر منطقية في المنظومة الفكرية للفراهيدي, والتي ظهرت جلياً في أعمال تلميذه سيبويه (180هـ) ومن بعده من نحاة المدرسة البصرية كما سيتضح.

فضلاً عن ذلك كان الفراهيدي أحد علماء الكلام (ينظر: المخزومي, 1986, ص48), ولا يخفى مدى تأثر علم الكلام بالفكر الفلسفي والمنطقي اليوناني, الأمر الذي يفسر بوضوح وجود النزعة العقلية في المدرسة البصرية.

ومن جملة المظاهر الواضحة للفلسفة والمنطق, فضلاً عن القياس الذي نماه الفراهيدي في ابحاثه النحوية؛ والتي فرضت نفسها في الفكر النحوي البصري, هي فكرة العامل, وتتجلى أهمية العامل بارتباطه في الإعراب, فالإعراب عنصر مقوم لعلم النحو, فحد النحو هو العلم بأصول يُعرف بها أحوال الكلم اعراباً وبناءً (ينظر: الفاكهي, 1988, ص153).

وتعد المسائل المرتبطة بالعامل فلسفة النحو وسر اللغة العربية, على أن أساس فكرة العامل ظهر في عمل الفراهيدي وهو يتتبع الوجوه المختلفة التي رصدها في علاقة الحروف والحركات, هذه العلاقة ذات الأوجه المختلفة تؤثر في أواخر الكلمات, هنا عكف الفراهيدي على الكشف عن هذه العوامل والمؤثرات المسؤولة عن كل هذه التغيرات.

ففكرة العامل, تتلخص في كونها بحث نظري مجرد عن العلل, فهناك تغيرات في أواخر الكلم, وكل تغير لا يمكن أن يحصل من دون مُغير, لأن التغير معلول, ولكل معلول علة, فلا بد من الوقوف على هذه العلل التي أدت الى هذه التغيرات, وليس المتكلم هو العلة في ذلك, بل هي أمر يكمن في نظام اللغة, ينبغي الإسفار عنه.

إن فكرة العامل التي أرسى قواعدها الفراهيدي في الفكر النحوي, حولت النحو الى فكر نظري مجرد, كونها أبعدت المتكلم من ساحة المسؤولية عن التغيرات في الحروف والحركات, وراحت تبحث عن عوامل نظرية تفسر من خلالها هذه الاختلافات, الأمر الذي أتاح الفرصة المناسبة لمن جاء بعده من النحاة للاستفادة من المنهج الفلسفي والمنطقي في البحث اللغوي النحوي (ينظر: المخزومي, 1986, ص234).

لقد توسع النحاة فيما بعد في مسألة العامل, واختلفوا فيما بينهم, نتيجة بحثهم النظري المجرد للنحو, وهم يبحثون بأسلوب منطقي فلسفي عن العامل, فبعدما قسموا العامل الى لفظي ظاهر ومعنوي مقدر, فقد اختلفوا مصاديق هذه العوامل, فالعامل المعنوي مثلاً يقع في شيئين كما ترى المدرسة البصرية, إذ يكون رافعاً للمبتدأ كما يكون رافعاً للفعل المضارع.

فمثلاً قولنا (زيد منطلق), هنا يقول نحاة المدرسة البصرية أن (زيد) مرفوع والسبب أي العامل في جعله مرفوع هو الابتداء, لأن الابتداء هو خلو الاسم من كل عامل لفظي, بيد أن نحاة المدرسة الكوفية نقضوا عليهم بالفعل الماضي, لأن الابتداء لو كان فعلاً عاملاً و علة للرفع, لوجب أن يكون الفعل الماضي في قولنا (ذهب زيد) مرفوعاً, وليس كذلك, وعليه لا يمكن التسليم بكون الابتداء عامل رفع, لأنه منقوض بالفعل الماضي (ينظر: الانباري, 1978, ج1, ص45).

ولا يخفى بأن الخلاف هنا خلاف فلسفي منطقي, أساسه ان المعلول لا يمكن ان يتخلف عن علته, فالعلية من المبادئ الفكرية الأولية في الذهن البشري, فإذا فرضنا الابتداء علة للرفع, يجب أن يكون هكذا دائماً, لا أنه يكون في حالات ولا يكون في أخرى, وهذا ما يعرف في الفلسفة بعنصر الضرورة والوجوب بين العلة والمعلول, أي ان المعلول ما لم يجب لا يوجد (ينظر: الطباطبائي, 1425, ص35).

ودلالة ذلك أن قواعد النحو العربي لا تتم عملية صياغتها وفقاً للظواهر اللغوية التي يستخدمها المتكلم, بقدر ما تتم الصياغة على التصورات الذهنية المجردة التي يتصورها النحاة وهم في خضم بحثهم عن العلل والعوامل التي تقف خلف كل التغيرات الاعرابية في اللغة.

هذا وللمدرسة البصرية مصادرها اللغوية, وقد جعلوا من القران الكريم ظاهراً مصدراً في بحثهم النحوي (ينظر: الحديثي, 1977, ص77), بيد أنهم في الحقيقة جعلوا الحاكمية لما أسسوه من قواعد نحوية, وهذا ما يظهر بوضوح من موقفهم السلبي تجاه القراءات القرآنية, رغم أن هذه القراءات جزء لا يتجزء من بنية اللغة العربية, فضلاً عن كونها لغة القرآن الكريم, وسيتجلى هذا الرفض بصورة واضحة لدى نحاة المدرسة البصرية بعد سيبويه, كما سيأتي.

وإن حرصت المدرسة البصرية على جعل القران الكريم ولو ظاهراً كمصدر من مصادرها, فإنها لم تتورع عن التفريط بالحديث النبوي, فمن جملة خصائص المدرسة البصرية انها لم تحفل بالحديث النبوي, وحجتهم في ذلك أنهم لا يطمئنون الى نقل الرواة الذين قد يروون الحديث بمعناه دون الالتزام ببنائه اللفظي (ينظر: السامرائي, 1987, ص26).

ولو تصفحنا المتون الأولى للنحو, لم نجد للحديث النبوي ذكراً, سواء على مستوى الاستشهاد أو على مستوى التأسيس, فهذا الكتاب لسيبويه, لم يذكر فيه حديثاً قط, نعم نجد حديثاً واحداً في المقتضب للمبرد !

نعم فيما بعد شهد الحديث النبوي حضوراً في الميدان النحوي, لكن ليس المهم حضوره للاستشهاد, لكن المهم النظر اليه كعنصر يساهم في التقعيد النحوي, وهذا الأمر لم يتحقق إلا بعد عقود من الزمن, وبعد أن نفض النحاة أيديهم من تأسيس القواعد بعيداً عن الحديث !

على أن المتأخرين حاولوا التماس العذر لأسلافهم, بذريعة مفادها ان الحديث النبوي وصل الينا معناه دون لفظه (ينظر: البغدادي, 1997, ج1, ص7), ويمكن عضد هذه الذريعة بما حصل من وضع ودس في الحديث النبوي, مما دعا النحاة الى اعتزاله.

لكن, ورغم وجاهة الذريعة, إلا أنها غير تامة, فهب أن الحديث نقل بالمعنى, لكن ليس كله قطعاً, وهب أن هناك من وضع ودس فيه, لكن تبقى نسبة معتد بها يشهد الكل بثبوتها, فلماذا لم تلحظ بعين الاعتبار ؟

وهناك العديد من الباحثين تناولوا هذا الأمر, والذي رجحه أهل التحقيق منهم أن سبب استبعاد الحديث النبوي من بواكير الدرس النحوي لا يتعلق بكون النقل بالمعنى أو ما شابه ذلك, بل الى سلطة المنهج الفلسفي والمنطقي التي أحكمت قبضتها على الوضع الثقافي آنذاك[1].

أما الشعر الجاهلي فقد جعلوه ظاهراً أصلاً من أصولهم اللغوية, إضافة إلى اعتمادهم على بعض الأعراب ممن لم تتعكر قرائحهم بأجواء المدنية وظلوا محافظين على صفاء لغتهم, مثل ابو علي الأسواري (ينظر: الجاحظ, د.ت, ج1, ص347), وغيره ممن أطمأن النحاة الى سلامة لغتهم, كما سيتضح.

فالبصرة تقع على سيف البادية, وغالبية من سكنها من العرب فينتمون الى قبيلتي قيس وتميم, ولهؤلاء شأن في الاحتجاج والمخاصمة, كما تحف بها قبائل عربية سليمة اللغة, فكانوا يردون البصرة ففيها المربد الذي يوازي عكاظ في مكة, فهناك يكون التناشد والتفاخر الى جنب البيع والتجارة, كل ذلك ترك أثراً في فصاحة البصريين, فضلاً عن شغف علمائها بالترحال إلى البادية (ينظر: الافغاني, 1965, ص65), وقد شكل كل ذلك مصدراً سماعياً للنحو في المدرسة البصرية, لكن هناك ما يجب ان يخضع له وهو القياس والتعليل.

فكان اهتمامهم بالقياس والنظر المجرد يفوق بكثير اهتمامهم برواية الشعر وما سمع من لغة العرب, حتى قال قائلهم وهو ابو علي الفارسي (377هـ) لئن أخطئ في خمسين مسألة من باب الرواية خير عندي من أن أخطئ في مسألة واحدة من باب القياس (ينظر: ابن جني, 1978, ص90).

ومن جملة خصائص المدرسة البصرية اهتمامها بالتأويل, فقد كان نحاة البصرة يستخدمونه بشكل لا يمكن اغفاله, والتأويل أمرٌ لا بد منه في المدرسة البصرية, ذلك لأن القاعدة النحوية لا تنطبق في الكثير من الأحيان على الكثير من النصوص العربية, الأمر الذي يستدعي اللجوء الى التأويل لرفع التعارض بين الأمرين, وسنرى في الفصل الثالث كيف تعامل النحاة مع الآيات القرآنية التي خالفت القواعد النحوية.

ويلاحظ في المدرسة البصرية من حيث المنهج, انها كانت تهدف الى عصمة اللسان من الخطأ, فضلاً عن توفير السبل السهلة لتعلم اللغة, فكانت قواعدهم النحوية تحتم عليهم اهمال الكثير من المظاهر اللغوية التي لا يمكن ضبطها بمعيار معين, أما الأمور التي لا مناص منها مع كونها غير منسجمة مع القواعد النحوية فكانوا

[1] وهذا ما حققه الدكتور محمد ضاري حمادي, الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية, ط2, د. ت, ص305. ووافقته في ذلك الدكتورة خديجة الحديثي, موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف, ط1, بغداد, 1981, ص411.

– كما تقدمت الاشارة اليه - يلجؤون الى تأويلها حتى تتسق مع ما وضعوه من قواعد, الأمر الذي انتج هدر الكثير من اللغة (ينظر: الافغاني, 1965, ص71).

وهكذا تأسست المدرسة البصرية النحوية, في ظل نظريتي القياس والعامل, فجاءت الدراسات النحوية اللغوية منصبغة بهاتين النظريتين مع كل ما تحتويان من خصائص نظرية تجريدية, جعلت الدرس اللغوي درساً منطقياً, ولأجل الوقوف على الأثر المنطقي في نشأة المدرسة البصرية, سنمضي مع بعض أعلام هذه المدرسة.

ان تتبع مناهج نحاة المدرسة البصرية, يكشف عن طبيعة تدرجية في ظهور الأثر المنطقي في البحث النحوي, فإذا كانت ابحاث الفراهيدي النحوية أظهرت تأثراً مبكراً في المنطق, كما في نظريتي القياس والعامل, فإن ابحاث تلميذه سيبويه لم توسع من هذا الأثر, بقدر ما ظهر الأثر المنطقي واضحاً وواسعاً لدى نحاة المدرسة البصرية بعد سيبويه, ولا يعني هذا خلو الدرس النحوي لسيبويه من الأثر المنطقي كما يريد البعض اثبات ذلك.

صنف سيبويه (الكتاب) في النحو, وهو من أعظم المصنفات اللغوية, وسمي قرآن النحو(ينظر: ابن خلدون, 1987, ص45), فقد صار موضع عناية الدارسين, ومحط اهتمامهم, وللكتاب منهج محدد, يتميز بسهولة العرض, فكان سهل التناول قريباً من الأفهام (ينظر: الحديثي, 1977, ص88), ومن الباحثين من يرى ان اسلوب كتاب سيبويه في عملية صياغة القواعد, تحليل لكلام العرب أكثر مما هو نظر عقلي تجريدي, فكان منهجه النحوي يعتمد على الفطرة العربية وسليقة العرب, فكان منهجه وصفياً دقيقاً (أمين, 1969, ص304), وهذا فيه نظر كما سيتضح.

نعم هناك من يحاول جعل كتاب سيبويه مصداقاً واضحاً للأثر المنطقي في الدرس النحوي العربي, وكانت بداية هذه المحاولة مع المستشرق الألماني Merks في كتابه (تاريخ الصناعة النحوية عند السريان), وتبعه في ذلك المستشرق الفرنسي Fleisch, والمستشرق الهندي Versteegh, وحجتهم في ذلك ان سيبويه قسم الكلام الى اسم وفعل وحرف, وقالوا ان هذا ترديد لتقسيم أرسطو للكلام الى اسم وفعل وأداة (ينظر: فرستيج, 1977, ص10).

وهنا ظهر اتجاهان في التعامل مع منهج سيبويه النحوي, الأول يحاول تجريده تماماً من الأثر المنطقي, والآخر يحاول عكس ذلك, والتحقيق لا هذا ولا ذاك, إذ لا ينبغي المبالغة في هذا الأثر كما فعل بعض المستشرقين, ذلك لأن التقسيم الثلاثي للكلام عند سيبويه والذي جعلوه دليلاً لهم, ليس صحيحاً لأن التقسيم

الآرسطي تقسيم ثماني, فهناك أقسام للكلام موجودة في الفكر اللغوي اليوناني ولا يوجد لها مقابل في النحو العربي, لذلك ذهب المستشرق الفرنسي جيرار تروبو الى انه من المستحيل ان يكون التقسيم الثلاثي للكلام عند العرب مستوحى من التقسيم اليوناني (ينظر: تروبو, 1978, ع1, ص128).

بيد ان هذا لا يعني أن منهج سيبويه كان مجرداً تماماً من الأثر المنطقي والفلسفي, فعلى سبيل المثال قد منع سيبويه العطف على معمولي عاملين مختلفين, حتى لا يكون هناك عاملين على معمول واحد, وهذا مبني على القاعدة الفلسفية التي لا تسمح بتوارد علتين على معلول واحد, وغير ذلك.

وبصورة عامة كان منهج سيبويه غير مستقر تماماً في هذا المجال, حتى أن من الباحثين من تحير في أمره (ينظر: شلبي, 1989, ص163), فهناك نصوص له واضحة عليها النزعة المنطقية, وما يكاد الباحث ان يمضي في هذه النصوص حتى يصطدم بنصوص أخرى تناقض ما سلف من النصوص, فقد وصف سيبويه لغة القران بالضعف في بعض المواضع (ينظر: سيبويه, 1988, ج3, ص40), والسبب ان اللغة لم تناسب مع ما أسسه من قواعد تبعاً للقياس.

ومن جانب آخر يرفض سيبويه مخالفة لغة القرآن بكل قراءاتها, إذ يقول (ان القراءة لا تُخالف لأن القراءة سنة) (سيبويه, 1988, ج1, ص148), الأمر الذي يفسر تعارض مواقف الباحثين من منهجية سيبويه ومدى افادته من الدرس المنطقي, فمن أكده ومن نفاه, وكليهما يستند على نصوص له !

ولئن كان الأثر المنطقي في الدرس النحوي لسيبويه لم يشهد حضوراً كثيفاً, فإن الأمر بعد سيبويه تغير تماماً, فقد شهد المنطق الآرسطي حضوراً واسعاً في الدرس النحوي بعد سيبويه, كما سيتضح.

بأدنى مقارنة بين (الكتاب) لسيبويه وبين (المقتضب) لأبي العباس المُبرِد (286هـ) يظهر الفارق الجلي في تجلي الأثر المنطقي, فلئن كانت السهولة والبساطة في العرض والتحليل من سمات كتاب سيبويه, فإن الغموض والإسهاب في الجدل والإطالة في التعليل من أبرز سمات كتاب المقتضب للمبرد, فقد كان مهتماً في خضم درسه النحوي في الاسترسال بالأمثلة العقلية الفلسفية والمنطقية.

وهذا ما جعل منهج المبرد في تحليلاته النحوية المعقدة بعيداً عن روح منهج سيبويه المتسم بالسهولة والوضوح (ينظر: الحديثي, 1977, ص102), وقد لاحظ الباحثون ان شيوع النظريات الفلسفية وتوفر الثقافة المنطقية, أثر بشكل كبير على طبيعة البحث النحوي لا سيما عند المبرد, فقد عُرف بشغفه في التفلسف في درسه النحوي (ينظر: عضيمة, 1405, ص81).

وسيأتي في الفصل القادم بعض الأمثلة التي يتجلى بها البحث الفلسفي والمنطقي في تفكير المبرد النحوي, وعلى سبيل المثال نكتفي هنا بقول المبرد حول السبب في عدم اعراب الأفعال, إذ يرى ان الاعراب لا يكون إلا بعامل, فإذا جعلت للأفعال عدة عوامل عاملة فيها, لزم من ذلك أن يكون لعواملها عوامل, ولهذه ايضاً عوامل أيضاً, الى ما لا نهاية (ينظر: عضيمة, 1994, ص80).

ولا يخفى حضور العنصر الفلسفي في كلام المبرد أعلاه, وسيتضح هذا جلياً في أول مباحث الفصل الثاني, وعُرف المبرد أيضاً بالأسلوب الجدلي, وهو من فنون المنطق الآرسطي, فضلاً عن ولعه بالقياس العقلي, ونبذ ما يخالفه من الشاذ والنادر, إذ يصرح المبرد بأن القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة (ينظر: المبرد, 1970, ج1, ص50), ونقل عنه ايضاً قوله إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك, واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك (ينظر: المبرد, 1994, ج1, ص115).

ونتيجة شغف المبرد بالقياس, وتغليب احكامه, ونبذ الشاذ من الكلام والنادر, واجه المبرد مشكلة خلاصتها ان الكثير من القواعد اللغوية التي تمت صياغتها قياساً, تتعارض مع كلام العرب, بصورة لا يمكن عد هذا الكلام من الشاذ والنادر, بل وفي كثير من الأحيان يكون كلام من سبقه من النحاة, لكنه أتاح لنفسه رفض كل كلام يتعارض مع القياس, ولو لم يكن شاذاً نادراً, بل سليماً مشهوراً, فالأصل هو القياس وما خالفه لا يعول عليه.

الأمر الذي وسع الهوة بين المبرد وبين من سبقه من النحاة, وخصوصاً سيبويه, فقد أكثر المبرد وبالغ في رد اقواله وتخطئة احكامه, وهذا ما حدى بأبي العباس بن ولاد (332هـ) الى تصنيف كتاب بعنوان : الانتصار لسيبويه على المبرد (ينظر: ابن ولاد, 1996), والذي تضمن مئة واربعاً وثلاثين مسألة اختلف فيها المبرد مع سيبويه.

وقد سار المبرد على نهج استاذه بكر بن محمد المازني (ينظر: الانباري, 1973, ص140) (274هـ) في موقفه السلبي من مدرسة القُراء, وهذا الموقف ليس غريباً في أجواء المدرسة البصرية, فقد حمل نحاتها لواء الرد على القُراء وتلحينهم (ينظر: عضيمة, 1994, ص43), وورث بعض نحاة المدرسة الكوفية فيما بعد هذا الموقف السلبي تجاه القراءات للقرآن الكريم, وسيأتي بيان ذلك.

أما المبرد فقد حفلت كتب المفسرين بآرائه في تخطئة وتلحين الكثير من القراءات, ولو استقصيت جميع آراءه في هذا الإطار لطال بنا المقام, لكثرتها فقد توزعت في أكثر مصنفاته كالمقتضب والكامل.

لكن حسبنا ذكر ما قاله محمود الآلوسي (1270هـ) أحد أعلام المفسرين في ذيل كلامه في تفسير الآية الأولى من سورة النساء (واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) إذ قال (وأول من شنع على حمزة[2] في هذه القراءة ابو العباس المبرد (ينظر: المبرد, 1997, ج3, ص30), حتى قال لا تحل القراءة بها, وتبعه في ذلك جماعة) (الالوسي, 1999, ج4, ص536).

والذي يظهر من الآلوسي ان هناك من اقتدى بالمبرد, الأمر الذي يشي بأهمية أقوال المبرد في هذا الإطار ومرجعيتها للكثير العلماء.

ويمكن القول ان نقد المبرد لقراءة حمزة هذه قد يجد مبرراً مناسباً كونها ليست القراءة المشهورة, لكن الأمر يزداد صعوبة في نقد المبرد لقراءات مشهورة اتفق عليها جمع من عيون القُراء, ورغم ذلك لم يتوانى المبرد عن نقدها وتلحين قارئها, إذ يقول في الآية الخامسة من سورة الجاثية (وقرأ بعض القراء, وليس جائز عندنا .. فجعل (آيات) في موضع نصب) (المبرد, 1997, ج1, ص229), على ان هذه القراءة التي لحنها المبرد وأصر على ردها هي من القراءات السبع المشهورة (ينظر: ابن القاصح, 1954, ص293).

وما كان المبرد ليتخذ هذا الموقف النقدي من القراء لولا نزعته المنطقية, وشغفه بالقياس, فقد جعل من القاعدة النحوية قانوناً عقلياً صارماً يجب متابعة احكامه, كما يجب تخطئة وتلحين كل قول خرج على سلطان هذه القواعد, حتى وإن كانت العرب مجمعة عليه, ولا يخفى بأن هذا الأسلوب كفيل بإيجاد تباعد كبير بين القواعد النحوية وبين الآيات القرآنية, الى درجة تفقد مبررات النحاة لذلك التباعد والتنافر موضوعيتها كما سيتضح جزء من ذلك في ثاني مباحث الفصل الثاني.

وما برحت المدرسة البصرية حتى تجاوزت الدلالة الجغرافية لمدينة البصرة, لتكون منهجاً علمياً في صناعة النحو العربي, فظهر نحاة بصريون لم يتخذوا البصرة مسكناً, لكنهم اتخذوها منهجاً, كالزجاج, وابن السراج, الزجاجي (327هـ), والمبرمان (345هـ), وابن درستويه (347هـ), وابو علي الفارسي, وابن جني (392هـ) (ينظر: الحديثي, 1997, ص219), وعادة ما يطلق على هؤلاء النحاة بالمدرسة البغدادية, وهو إطلاق جغرافي فحسب.

[2] وهو حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (156هـ) أحد أبرز القراء المشهورين. وقرأ حمزة (والارحام) بالجر, بينما ذهب غيره من القراء الى النصب.

وهكذا بحلول القرن الرابع الهجري ترسخ الأثر المنطقي أكثر فأكثر في الدرس النحوي, فها هما السراج النحوي والفارابي الفيلسوف والمنطقي, يتبادلان التلمذة فيما بينهما, بعد أن اتفقا على ضرورة مزج المنطق بالنحو, كما ثبت في محله.

ويذكر المؤرخون ان مصنفات السراج النحوية جاءت بمنهج منطقي صرف, إلى درجة أن الفلاسفة كانوا معجبين بالمنهج الذي يسير عليه السراج في درسه النحوي, خصوصاً في كتابه الأصول النحو الذي أثار إعجاب الفلاسفة (القفطي, 1955, ج3, ص149), وسيأتي تفصيل بعض هذا في أول مباحث الفصل الثاني.

أما الزجاجي, فقد تميز درسه النحوي بالأسلوب الرصين والمنطق المحكم, وكان مولعاً بالجدل مع خصومه, إذ كان يختلق الحجج ضد مذهبه ليوهم الخصم, فما يبرح حتى يعود عليه بالنقض (ينظر: المبارك, 1984, ص21), والجدل صناعة منطقية تعتمد على مقدمات احتمالية, وهو رياضة عقلية, وكان قد رفعه أفلاطون الى مقام العلم, فجاء أرسطو ليضعه في مكانه المناسب, فهو وسط بين العلم اليقيني وبين الوهم الكاذب (ينظر: كرم, 1958, ص130).

ومع ابن درستويه يتجذر البحث المنطقي والعقلي في الدرس النحوي, إذ لا يكتفي باستخدام القياس المنطقي, بل يجعل له الحاكمية المطلقة في مختلف الأوضاع, فإذا تضارب حكم القياس مع اللغة الشاذة, وجب تقديم الحكم القياسي, إذ يقول (القياس أولى من الشذوذ) (ابن درستويه, 1998, ص202), مع العلم ان الكلمات الشاذة جزء من لغة العرب, ويمكن القول انها ما كانت شاذة إلا بالقياس, وإلا فهي بحد ذاتها لها قيمتها اللغوية.

ويمكن القول بأن الندرة والشذوذ في اللغة قد تكون مبرراً موضوعياً على تقديم القياس, بيد ان الأمر يتجاوز ذلك, فالقياس أصلٌ لا يُحاد عنه البتة حتى لو تضارب مع الاستعمال اللغوي العام, لا مع النادر والشاذ فحسب (ينظر: ابن درستويه, 1998, ص131).

ولابن درستويه منهج خاص في طبيعة التعامل مع اللغة, وفلسفة متميزة في طريقة الافادة من القياس المنطقي, يجعل منه مُنظِراً ومُمهِداً لمباحث لغوية تنبه لها فلاسفة اللغة بعد مئات السنين من حياته.

ولو عدنا إلى ابو علي الفارسي, لكان أول من يواجهنا لديه كتابه (الحجة) الذي تجلى فيه الأثر المنطقي واضحاً, من العنوان حتى المضمون, فلا ريب في الدلالة المنطقية لكلمة الحجة, أما المضمون فهو استدلال وتعليل وقياس.

والقياس في الدرس النحوي للفارسي, ليس قياساً فطرياً عادياً, بل هو قياس عقلي منطقي متماشياً مع الأسس التي بناها أرسطو في منطقه للقياس, إذ يحرص على استخدام كل ألوان القياس وأنواعه, من الأشكال المختلفة للقياس حتى أنواعه كالقياس الاستثنائي و القياس الانفصالي, الذي كان الفارسي مغرم به على حد تعبير الباحثين (ينظر: شلبي, 1989, ص225)؛ فضلاً عن القياس الاقتراني (ينظر: الفارسي, 1993, ج1, ص238).

ومن الأمور التي اشتهر بها ابو علي الفارسي في المعاجم اللغوية انه عرف مفهوم الناطق بالمفكر مضيفاً بذلك دلالة الفكر إلى الدلالة اللغوية وهي الكلام, وهذه الدلالة أي دلالة الناطق على المفكر من خصوصيات الدرس المنطقي, وإلا فإن اللغويين يجعلون الناطق دلالة على التلفظ فحسب (ينظر: ابن سيده, 1996, ج1, ص208).

وفي قبال المدرسة البصرية, نشأة فيما بعد مدرسة نحوية أخرى, وهي المدرسة الكوفية, وتشير المصادر التاريخية ان رأس هذه المدرسة هو ابو جعفر الرؤاسي (187هـ), الذي كان معاصراً للفراهيدي, والرؤاسي كوفي ذهب للبصرة وتتلمذ في النحو على يد ابن العلاء وغيره من الطبقة الثانية من نحاة المدرسة البصرية, ثم ما برح حتى عاد الى الكوفة ليستقل فيها بمذهب نحوي جديد.

وتميزت الكوفة بظهور مدرسة الإقراء للقران الكريم, وزعمائها شيوخ حفظوا القرآن, يروون قراءته عن النبي الأعظم محمد صلى الله عليه وآله, وأشهر القُراء سبعة, ثلاثة منهم كانوا في الكوفة, وهم كبار القراء, عاصم بن أبي النجود (127هـ), حمزة بن حبيب الزيات (156هـ), وعلي بن حمزة الكسائي (189هـ) (ينظر: المخزومي, 1958, ص22).

والمنهج الذي يعتمده القراء هو الالتزام بما جاء بالأثر دون القياس, فالمنهج هنا روائي وليس عقلي (ينظر: ابن الجزري, 1986, ج1, ص293), وفي هذه الأجواء بدأ اهتمام الكسائي يزداد بالنحو, فلم يجد بُد من شد الرحال الى البصرة ليلتحق بحلقة الفراهيدي, ثم قصد البادية يسمع الأعراب, فما برح حتى عاد الى الكوفة فطور درسه النحوي, وكان ممن نبغ بعده في الدرس النحوي تلميذه ابو زكريا الفراء (207هـ), كما اشتهر بعده ابو العباس المعروف بـ ثعلب (291هـ).

وبصورة عامة هناك عناصر ثلاثة تميزت بها مدرسة الكوفة, الأول الاتساع في الرواية, وعدم الالتزام بالقياس, ونحت المصطلح النحوي, فسمت الصفة نعتاً, والجر خفضاً, والتمييز تفسيراً, وهكذا (ينظر: الحديثي, 1997, ص138).

وفي إطار العنصر الأول التزمت المدرسة الكوفية بكل القراءات القرآنية واحتجت بها, هذا هو المشهور الذي عليه جُل المؤرخين (ينظر: المخزومي, 1958, ص384), بيد أن هناك باحثين أثبتوا خلاف ذلك (ينظر: الحديثي, 1997, ص141), فقد أقدم الفراء على تخطئة بعض القراءات ولم يتحرج من ذلك (ينظر: الفراء, 1996, ج2, ص81).

ومن جانب آخر, ورغم ان البصريين كانوا ينكرون على الكسائي تعويله على السماع فإذا سمع شاهداً لم يهدره فيبني عليه القاعدة, حتى قالوا انه بذلك أفسد النحو (ينظر: السيوطي, 1964, ص337), فإن هناك العديد من العناصر المشتركة بين المدرستين, ومن المسائل الحساسة التي وافق بها الكسائي البصريين, هي استبعاد الحديث النبوي الشريف (ينظر: السامرائي, 1987, ص36)!

وكما أن المدرسة البصرية اصبحت دلالتها دلالة منهجية تتجاوز الحد الجغرافي, كذلك المدرسة الكوفية, فظهر نحاة كوفيون لم يقطنوا الكوفة, وأشهرهم محمد بن القاسم الأنباري (328هـ), وابن كيسان (299هـ).

وإذا كان أوائل نحاة المدرسة الكوفية بمعزل عن التأثر بالمباحث الفلسفية والمنطقية, كونهم نشأوا في بيئة غلب عليها الطابع الروائي, الأمر قد تغير تماماً بعد ذلك, فلو عدنا الى ابن الأنباري لوجدنا الأثر المنطقي جلياً في درسه النحوي, فقد تميز ابن الانباري بأسلوب جدلي في استدلالاته النحوية, فاق به كبار نحاة البصرة كالمبرد مثلاً, والسبب في ذلك يعود الى تأثر ابن الانباري بالعلوم العقلية, من فلسفة ومنطق, الأمر الذي لا يجعل من البصرين وحدهم ممن تأثر بالمنطق, إنما هو أثرٌ شكل ظاهرة القت بظلها على الجميع (ينظر: الحديثي, 1997, ص235).

فضلاً عن ذلك كان يعتني بالقياس ويحتج به في استدلاله النحوي (ينظر: الانباري, 1971, ج1, ص71, ص390), إضافة الى ذلك كان يعتمد على التأويل, وعادة ما يلجأ النحاة اليه عند تمسكهم بأقيستهم, وابن الانباري في هذا موافق للبصريين, إذ لا يفرط بالقياس وإن خالف لغة القرآن, فيؤول الآيات حرصاً على القياس (ينظر: الانباري, 2006, ص48).

ويستمر الحضور المنطقي في الدرس النحوي ليتجلى بقوة لدى محمد بن احمد بن كيسان الذي تتلمذ على يد ثعلب الذي كان يمثل النحو الكوفي في بغداد, ورغم ذلك فقد كان ابن كيسان شديد الميل الى منهج المدرسة البصرية حتى قيل عنه انه كان ممن يخلط بين آراء المدرستين (ينظر: السيرافي, 1955, ص82), كان ابن كيسان مشغوفاً في استعمال الأساليب الفلسفية والمنطقية في بيان النحو, وهو بذلك يشارك مجايليه من علماء عصره في التأثر بالثقافة اليونانية والحرص على بيان أفكاره بثوب الفلسفة والمنطق.

والاطلاع على آراء ابن كيسان المبثوثة في مصنفات النحاة من بعده كفيل بإثبات مغالاته في الحرص على البحث عن العلل والعوامل كأسباب لما يجري من تغيرات في النحو من جهة الاعراب.

ومن الباحثين من يرى ان ابن كيسان ومن كان على شاكلته من النحاة المأخوذين بالمنطق والفلسفة, يصلون في بعض الأحيان حد التمحل وتكلف الخلاف من اجل اظهار القدرة في النقاش والبراعة في الجدل, فقد كان مشغوفاً بفكرة العامل بحيث لا يجيز تقدم المعمول على عامله (ينظر: الياسري, 1979, ص137), ولا يخفى أن مبنى ذلك أصل فلسفي وهو عدم جواز تقدم المعلول على العلة, وكان شديد الحرص على اصطناع العلل لآرائه النحوية.

بهذا القدر يتضح بجلاء كيف أن النحاة على اختلاف مشاربهم الفكرية, تأثروا منهجياً بأساليب الفلسفة والمنطق, الأمر الذي انعكس على طبيعة تعاملهم مع اللغة القرآنية, إذ جعلوا من القواعد النحوية التي تمت صياغتها بأساليب منطقية أصلٌ يُقاس عليه كل نص لغوي, حتى النص القرآني فضلاً عن باقي النصوص الدينية, فإن وافق القاعدة النحوية فهو صحيح, وإلا فهو نصٌ خاطئ من الناحية اللغوية.

ولا يخفى مدى التطابق بين هذا المنهج النحوي وبين مناهج معرفية لبعض المدارس الكلامية والفلسفية التي ظهرت في الاسلام, فهناك الكثير من العقائد الدينية التي نص عليها القرآن الكريم بصراحة, قد لاقت رفضاً من لدن هؤلاء الذين تأثروا بالفكر اليوناني, فقد رفض مشهور الفلاسفة العلم الإلهي بالجزئيات, كما رفضوا المعاد الجسماني, فضلاً عن رفضهم حدوث العالم, وهذه كلها مسائل صرح بها القرآن بوضوح, ورغم ذلك رفضوها بحجة ان العقل ثبت لديه غير ذلك.

وبالتالي فإن موقف النحاة من لغة القرآن يأتي في سياق ثقافي مفاده تحكيم العقل البشري وجعله معياراً لقبول الحقائق, وهذا أمر غريب عن الثقافة الاسلامية التي تؤمن بالغيب, كما انه في الدرس النحوي غريب عن كون اللغة ظاهرة اجتماعية, وليس صناعة عقلية.

المصادر :

1: ابراهيم السامرائي, المدارس النحوية, ط1, عمان, 1987.

2: ابراهيم مدكور, منطق أرسطو والنحو العربي, ضمن: مجلة مجمع اللغة العربية, ط1, القاهرة, 1953.

3: ابن ابي اصيبعة, عيون الأنباء في طبقات الأطباء, ط3, بيروت, 1980.

4: ابن خلدون, المقدمة, ط4, بيروت, 1987.

5: ابن سينا, الاشارات والتنبيهات, شرح: نصير الدين الطوسي, تحقيق: سليمان دنيا, ط1, القاهرة, 1960.

6: ابن ولاد, الانتصار لسيبويه على المبرد, تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان, ط1, بيروت, 1996.

7: ابو البركات الانباري, نزهة الألباء في طبقات الأدباء, تحقيق: ابراهيم السامرائي, ط2, بغداد, 1970.

8: ابو الطيب اللغوي, مراتب النحويين, تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم, ط1, القاهرة, 1955.

9: ابو العباس المبرد, الفاضل, تحقيق: عبد العزيز الميمني, ط1, القاهرة, 1956.

10: ابو العباس المبرد, الكامل في اللغة والأدب, تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم, ط3, القاهرة, 1997.

11: ابو العباس المبرد, المقتضب, تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة, ط3, بيروت, 1994.

12: ابو الفتح بن جني, الخصائص, تحقيق: محمد علي النجار, ط4, القاهرة, 1987.

13: ابو القاسم علي بن القاصح, شرح الشاطبية, تحقيق: علي الضباع, ط3, القاهرة, 1954.

14: ابو زكريا الفراء, معاني القرآن, تحقيق: محمد علي النجار, ط1, القاهرة, 1966.

15: ابو سعيد السيرافي, اخبار النحويين البصريين, تحقيق: طه الزيني, ط1, القاهرة, 1955.

16: ابو علي الفارسي, الحجة للقراء السبعة, تحقيق: بدر الدين قهوجي, ط2, دمشق, 1993.

17: الجاحظ, البيان والتبيين, تحقيق: عبد السلام هارون, ط1, القاهرة, د.ت.

18: القفطي, إنباه الرواة الى أنباه النحاة, تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم, ط1, القاهرة, 1955.

19: المخزومي, الخليل بن احمد الفراهيدي, ط2, 1997.

20: جلال الدين السيوطي, بغية الوعاة, تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم, ط1, القاهرة, 1964.

21: جيرار تروبو, نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه, ضمن: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني, ط1 عمان, 1978.

22: خديجة الحديثي, موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف, ط1, بغداد, 1981.

23: خديجة الحديثي, المدارس النحوية, ط2, بغداد, 1997.

24: سعيد الأفغاني, من تاريخ النحو, ط1, بيروت, 1965.

25: سيبويه, الكتاب, تحقيق: عبد السلام هارون, ط3, القاهرة, 1988.

26: شمس الدين ابن الجزري, النشر في القراءات العشر, تحقيق: علي الضباع, ط1, بيروت, 1986.

27: عبد الفتاح شلبي, ابو علي الفارسي حياته ومكانته, ط3, جدة, 1989.

28: عبد القادر البغدادي, خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, تحقيق: عبد السلام هارون, ط4, القاهرة.

29: عبد الله بن احمد الفاكهي, شرح كتاب الحدود, تحقيق: المتولي رمضان الدميري, ط1, القاهرة, 1988.

29: عبد الله بن جعفر بن درستويه, تصحيح الفصيح وشرحه, تحقيق: محمد بدوي المختون, ط1, القاهرة, 1998.

30: علي ابو المكارم, أصول الفكر النحوي, ط2, بيروت, 2005.

31: علي بن اسماعيل ابن سيده, المخصص, تحقيق: خليل ابراهيم جمال, ط1, بيروت, 1996.

32: علي مزهر الياسري, ابو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة, ط1, بغداد, 1979.

33: كيس فرستيج, الفكر اللغوي بين اليونان والعرب, ترجمة: محيي الدين محسب, ط1, المانيا, 1977.

34: مازن المبارك, الزجاجي ومذهبه النحوي, ط2, دمشق, 1984.

35: محمد بن القاسم الانباري, الأضداد, تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم, ط1, صيدا, 2006.

37: محمد بن القاسم الانباري, ايضاح الوقف والابتداء, تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن, ط1, دمشق, 1971.

38: محمد بن سلام الجمحي, طبقات فحول الشعراء, تحقيق: محمود محمد شاكر, ط1, القاهرة, 1974.

39: محمد حسين الطباطبائي, نهاية الحكمة, ط4, قم, 1425.

40: محمد ضاري حمادي, الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية, ط2, د. ت.

41: محمد عبد الخالق عضيمة, ابو العباس المبرد وأثره في علوم العربية, ط1, الرياض, 1405.

42: مهدي المخزومي, الخليل بن أحمد الفراهيدي, ط2, بيروت, 1986, ص19.

43: مهدي المخزومي, مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو, ط2, القاهرة, 1958.

44: نوزاد حسن امين, المنهج الوصفي في كتاب سيبويه, ط1, بنغازي, 1996.

45: ابو القاسم الزجاجي, الأمالي, تحقيق: عبد السلام هارون, ط2, القاهرة, 1987, ج1, ص238.

46: محمود الآلوسي, روح المعاني, تحقيق: محمد الآمد, ط1, بيروت, 1999.

47: ابو البركات الانباري, الانصاف في مسائل الخلاف, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط2, القاهرة, 1978.

48: ابو احمد العسكري, المصون في الأدب, تحقيق: عبد السلام هارون, ط1, الكويت, 1960.

1: Ibrahim Al-Samarrai, Grammatical Schools, 1st Edition, Amman, 1987.

2: Ibrahim Madkour, The Logic of Aristotle and Arabic Grammar, within: The Journal of the Arabic Language Complex, 1st Edition, Cairo, 1953. 3: Ibn Abi Osaiba, The Eyes of News in Tabaqat al-Tibaa, 3rd edition, Beirut, 1980.

4: Ibn Khaldun, Al-Muqaddimah, 4th Edition, Beirut, 1987.

5: Ibn Sina, Signs and Warnings, Explanation: Nasir al-Din al-Tusi, Investigation: Suleiman Dunya, 1st Edition, Cairo, 1960.

6: Ibn Walad, The Victory of Sibawayh over Al-Mubared, investigation: Zuhair Abdel-Mohsen Sultan, 1st edition, Beirut, 1996.

7: Abu Al-Barakat Al-Anbari, Nuzhat Al-Albaa fi Tabaqat Al-Adabaa, investigation: Ibrahim Al-Samarrai, 2nd edition, Baghdad, 1970.

8: Abu al-Tayyib al-Lughi, Ranks of Grammarians, investigation: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 1st edition, Cairo, 1955.

9: Abu al-Abbas al-Mubarrad, al-Fadil, investigation: Abdel Aziz al-Maimani, 1st edition, Cairo, 1956.

10: Abu Al-Abbas Al-Mubarrad, Al-Kamil in Language and Literature, investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 3rd edition, Cairo, 1997. 11: Abu al-Abbas al-Mubarrad, al-Muqtadab, investigation: Muhammad Abd al-Khaleq Azimah, 3rd edition, Beirut, 1994.

12: Abu Al-Fath Bin Jinni, Al-Khasa'is, investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, 4th edition, Cairo, 1987.

13: Abu al-Qasim Ali ibn al-Qaseh, Sharh al-Shatibiya, investigation: Ali al-Dabaa', 3rd edition, Cairo, 1954.

14: Abu Zakaria Al-Farra, The Meanings of the Qur'an, investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, 1st edition, Cairo, 1966.

15: Abu Saeed Al-Serafi, Akhbar Al-Basri Grammarians, investigation: Taha Al-Zeini, 1st Edition, Cairo, 1955.

16: Abu Ali Al-Farsi, The Proof for the Seven Readers, investigation: Badr Al-Din Kahwaji, 2nd edition, Damascus, 1993.

17: Al-Jahiz, Al-Bayan and Al-Tabyeen, investigation: Abdel Salam Haroun, 1st Edition, Cairo, Dr. T.

18: Al-Qifti, Alert the Narrators to the Alert of the Grammarians, investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 1st edition, Cairo, 1955. 19: Al-Makhzoumi, Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, 2nd Edition, 1997. 20: Jalal al-Din al-Suyuti, The Way of the Conscience, investigation: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 1st edition, Cairo, 1964.

21: Gerard Troupault, The Genesis of Arabic Grammar in the Light of Sibawayh's Book, in: Journal of the Jordanian Arabic Language Academy, 1st edition, Amman, 1978.

22: Khadija Al-Hadithi, The Position of Grammarians on Invoking the Noble Hadith, 1st edition, Baghdad, 1981.

23: Khadija Al-Hadithi, Grammatical Schools, 2nd edition, Baghdad, 1997.

24: Saeed Al-Afghani, From the History of Grammar, 1st edition, Beirut, 1965.

25: Sibawayh, Al-Kitab, investigation: Abd al-Salam Haroun, 3rd edition, Cairo, 1988.

26: Shams al-Din Ibn al-Jazari, Publishing in the Ten Readings, investigation: Ali al-Dabaa, 1st Edition, Beirut, 1986.

27: Abd al-Fattah Shalabi, Abu Ali al-Farsi, his life and status, 3rd edition, Jeddah, 1989.

28: Abd al-Qadir al-Baghdadi, Treasury of Literature and the Heart of Lisan al-Arab, investigation: Abd al-Salam Haroun, 4th edition, Cairo. 29: Abdullah bin Ahmed Al-Fakihi, Explanation of the Book of Borders, investigation: Al-Mutwali Ramadan Al-Damiri, 1st Edition, Cairo, 1988. 29: Abdullah bin Jaafar bin Darstawayh, Correction and Explanation of Al-Fasih, investigation: Muhammad Badawi Al-Makhtoon, 1st edition, Cairo, 1998.

30: Ali Abu Al-Makarem, The Origins of Syntactic Thought, 2nd Edition, Beirut, 2005.

31: Ali bin Ismail bin Sayeda, Al-Mukhassos, investigation: Khalil Ibrahim Jamal, 1st edition, Beirut, 1996.

32: Ali Muzher al-Yasiri, Abu al-Hasan bin Kisan and his opinions on grammar and language, 1st edition, Baghdad, 1979.

33: Kees Verstige, Linguistic Thought between the Greeks and the Arabs, translated by: Mohieddin Mohaseb, 1st Edition, Germany, 1977. 34: Mazen Al-Mubarak, Al-Zajaji and his grammatical doctrine, 2nd edition, Damascus, 1984.

35: Muhammad bin Al-Qasim Al-Anbari, Opposites, investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 1st edition, Sidon, 2006.

37: Muhammad bin Al-Qasim Al-Anbari, Clarification of Waqf and Ibtada, investigation: Muhyiddin Abd al-Rahman, 1st edition, Damascus, 1971.

38: Muhammad bin Salam Al-Jamahi, Tabaqat Al-Fool Al-Shu’ara, investigation: Mahmoud Muhammad Shaker, 1st Edition, Cairo, 1974. 39: Muhammad Husayn al-Tabatabai, The End of Wisdom, 4th edition, Qom, 1425.

40: Muhammad Dhari Hammadi, The Hadith of the Noble Prophet and its Impact on Linguistic and Syntactic Studies, 2nd edition, d. T.

41: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, Abu al-Abbas al-Mubarrad and his impact on Arabic sciences, 1st edition, Riyadh, 1405.

42: Mahdi Al-Makhzoumi, Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, 2nd edition, Beirut, 1986, p. 19.

43: Mahdi Al-Makhzoumi, The School of Kufa and its approach to the study of language and grammar, 2nd Edition, Cairo, 1958.

44: Nawzad Hassan Amin, The Descriptive Approach in Sibawayh's Book, 1st Edition, Benghazi, 1996.

45: Abu al-Qasim al-Zajaji, al-Amali, investigation: Abd al-Salam Harun, 2nd edition, Cairo, 1987, part 1, p. 238.

46: Mahmoud Al-Alusi, Ruh Al-Ma'ani, investigation: Muhammad Al-Amad, 1st edition, Beirut, 1999.

47: Abu Al-Barakat Al-Anbari, Al-Insaf fi Masa'il al-Khalaf, investigation: Muhammad Mohiuddin Abd al-Hamid, 2nd edition, Cairo, 1978.

48: Abu Ahmed Al-Askari, Al-Masoun in Literature, investigation: Abd al-Salam Harun, 1st edition, Kuwait, 1960.